

مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني (الدول العربية نموذجا)

أ. بن عربية رياض
طالب دكتوراه بجامعة الجزائر

03

الملخص :

يستهدف هذا البحث تسليط الضوء على أحد أهم القضايا المؤثرة في استقرار وسلامة الأمن الوطني والإقليمي للمنطقة العربية، هذه الأخيرة التي عانت وما تزال تعاني من مخلفات الماضي الاستعماري من جهة، ومن النزعة التوسعية لبعض الأطراف من جهة أخرى، والمتمثلة أساسا في ظاهرة النزاعات الحدودية التي ما زالت تشهدها بعض دول المنطقة، مشكلة بذلك أحد أهم مصادر تهديد الأمن الوطني والإقليمي العربي على حد سواء. هذا الوضع المتأزم الناشئ عن تضارب المواقف والقضايا الخلافية حول مسألة الحدود، هو ما أدى في كثير من الحالات ، إلى دخول هذه الأطراف المتنازعة حول المناطق الحدودية في أزمات بينية، وفي بعض الأحيان، تصعيد حدة التوتر، وهذا من خلال الدخول في حروب وصراعات مباشرة لتسوية هذه القضايا الحدودية العالقة بينها.

كذلك، فإنه تم التطرق إلى العلاقة الجدلية بين الحدود والأمن الوطني ، وهذا من خلال التركيز على دور الحدود في تهديد الأمن الوطني ، وهذا من خلال سرد بعض النماذج التي تعكس هذا الواقع النزاعي الحدودي بين الدول خاصة العربية منها، مما أعطاهما الطابع الديناميكي وأهلها لأن تصبح نزاعات متحركة عبر الزمن من شأنها التأثير على سلامة واستقرار المنطقة العربية.

The Abstract

The purpose of this study is to highlight on one of the most important issues affecting the stability and safety of national and regional security for the Arab region, which has suffered from the colonial heritage, and still suffering also from expansionism of some of the parties, is mainly represented in the somewhere else crisis of border disputes that are still taking place in some countries in the region, thus forming one of the most important causes of national security threat to the Arab world .This crisis situation arising from conflicting attitudes and issues of contention on the issue of the border, is what led, in many cases, to enter this warring parties around the border areas in military crises, and this is by entering into wars and conflicts directly to settle this outstanding border issues between them

Therefore, this study aims to examine the dialectical relationship between the border and national security, and this is by focusing on the role of the border in a threat to national security, through,shows some models of arab borders conflicts ,that can be destabilize the arab security region.

الكلمات المفتاحية: الحدود ، المنطقة العربية، الأمن الوطني والإقليمي، الخلافات الحدودية، الموارد الإستراتيجية، الحوار الجغرافي .

مقدمة:

تعتبر القضايا الخلافية بين الدول حول مسألة من بين أعقد القضايا والأزمات التي باتت تعاني منها الكثير من دول العالم ، وهو ما يثير في كثير من الأحيان قيام نزاعات حدودية والدخول في صراعات بينية من أجل تسوية هذه القضايا العالقة على مستوى الحدود.

إن هذا التنازع التي باتت تعرفه قضايا الحدود أصبح يشكل إحدى التهديدات المباشرة للأمن الوطني للدول، جراء ما يترتب عنه من تجنيد وتعبئة كل دولة لمواردها الإستراتيجية وقواتها المسلحة من أجل تسوية هذه المسائل الخلافية حول الحدود، وبالتالي فإن هذا الوضع يساهم إلى حد كبير في تأجيج الحروب والصراعات الإقليمية، وهو ما قد ينجر عنه من انتهاكات واعتداءات تمس بالأمن والسلم الإقليميين من جهة، وتغذي مصادر التصادم المباشر من جهة أخرى، وتقضي على كل المحاولات والمسامحي الحميدة للتسوية السلمية من خلال القضاء على إجراءات الثقة بين الأطراف. وعليه، ونظرا لما يكتسيه موضوع أمن الحدود في علاقاته بالأمن الوطني، من خلال مدى تأثير الأول على الثاني، لاسيما ما تعلق الأمر منه باللجوء إلى العنف المسلح والقيام بتسوية هذه المسائل المتنازع عليها بين الدول في مجال الحدود الوطنية لاسيما الدول العربية، فقد جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يساهم عامل الحدود في تهديد الأمن الوطني للدول العربية؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا اتباع التصميم الآتي لمعالجة الموضوع.

المحور 1: ماهية الحدود ودورها في تحديد الإطار الجغرافي للدولة.

المحور 2: الجوانب النظرية المرتبطة بالأمن الوطني.

المحور 3: عامل الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني في الدول العربية.

المحور الأول: ماهية الحدود ودورها في تحديد الإطار الجغرافي للدولة.

قبل الشروع في تقديم مفهوم الحدود ودورها في تحديد الإطار الجغرافي للدولة، كان لزاما علينا منذ البداية التطرق إلى مفهوم الدولة باعتبارها تمثل الإطار العام الذي يتفاعل معه باقي مكونات هذه الوحدة السياسية من شعب، إقليم وسيادة واعتراف دولي.

وعليه، يمكننا القول أن مفهوم الدولة أخذ اهتمام العديد من العلماء والمفكرين الاجتماعيين والسياسيين والقانونيين، وهو ما أدى إلى تعدد التعاريف التي تناولت هذا الموضوع، ويرجع هذا الأمر إلى الزاوية التي ينظر منها الباحث في تعريفه للدولة، وإلى اهتماماته العلمية الأكاديمية التي تفرض عليه إتباع أسلوب معين ومنهجية خاصة بكل حقل علمي.

في هذا الصدد، يعرفها ماكس فيبر Max Weber على "أنها تنظيم عقلي، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، وبالتالي فهي تعتبر حسبها على أنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسسي تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع"¹.

يعرفها هارم دوبليه على أنها "أرض أو إقليم طبيعي محدد، وشعب متميز يسكن تلك الأرض، وحكومة أو نظام سياسي له سلطة"². يعرفها العالم الألماني فريدريك واتزل على أنها "جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة"³.

فمن خلال التعاريف السابقة التي تناولت الدولة، يمكننا القول بأن الدولة هي عبارة عن تجمع بشري يقطن أرضا معينة محددة بإقليم يحكمه نظام سياسي ذو سيادة ومعتزف به دوليا. وعليه، فإذا كانت الدولة هي عبارة عن إقليم ذو نظام سياسيا، هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن ماهية الإقليم وما هو دوره في حياة الدولة؟ وهو ما يقودنا إلى التطرق إلى هذا الركن الأساسي لعناصر تكوين الدولة، حيث لا يمكن الحديث عن الاعتراف الدولي بالدولة بدون توافر هذا العنصر الذي يحدد طبيعة سيادة الدولة.

وتحدد الملامح الجغرافية للإقليم سواء كانت حدودا طبيعية مثل الصحاري والجبال، الأنهار، المحيطات، وأحيانا تشمل خطوط الطول ودوائر العرض، أو تكون هذه الحدود الإقليمية محددة حسب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية⁴. وأن المساحة التي يشملها إقليم الدولة تقع ضمن حدود الوحدة السياسية المتعارف عليها والمعتزف بها، ولو أن أكثر الحدود السياسية لدول العالم قد حددت

أبعادها ومداهها بصورة لا تتماشى جزئياً أو كلياً مع الرغبات والواقع للتوزيع الجغرافي البشري، إلا أن ما يعترف به بأية صورة من الصور السياسية والديبلوماسية يعتبر واقعا سياسيا.⁵ وأن هذا الواقع في مجالات عديدة يحمل بين طياته أسس المشاكل الدولية التي تتطور في أحيان كثيرة إلى منازعات واصطدامات مسلحة، فبعض الحدود السياسية تفصل بين شعوب وعناصر متشابهة وذات مميزات مشتركة، وبعضها تدخل عناصر وشعوب مختلفة ضمن الإطار السياسي للدولة.

إن الحدود السياسية باعتبارها حدوداً فاصلة بين دولة وأخرى، وكذا عوامل موحدة بين أفراد الشعب فإنها تحدد أساس القاعدة الطبيعية لما تملكه الدولة من أرض ومساحة، ففي ضمن هذه الحدود تقع الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدولة وتستثمرها لاستمرار بقائها ككيان ذو سيادة. إن الحدود بأشكالها ونظمها لا تتماشى مع التشكيل الطبوغرافي في العالم وأن هذا التشكيل للحدود لا يتماشى هو الآخر مع رغبة الدولة أو طمعها في الحصول على أكبر كمية من الموارد الطبيعية التي ترغب فيها.

تعريف الحدود السياسية: **Political boundaries**

رأينا أنه من الأهمية بمكان التطرق لمسألة الحدود التي تشكل الإقليم، بإعتباره يمثل أحد أركان الدولة وعناصرها الحيوية، من خلال ما يتضمنه من خصائص جيوبوليتيكية. حيث نجد أنه عادة ما يتم الإشارة إلى الحدود السياسية للدولة بإعتبارها تمثل "جلد الكائن الحي، وهي علامة النمو والإضمحلال"، حسب تعبير الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1844-1904)، فالحدود حسبه تمثل العضو الحي المغلف للدولة، فهي تنمو وتنكمش تبعاً لقوة الدولة، وهو ما إتخذه البعض ذريعة من أجل التوسع الخارجي (المجال الحيوي).⁶

يعرف الحد الدولي "بأنه الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة والذي عنده سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى"⁷. وتعد الحدود السياسية للدول وليدة العصر الحديث، حيث كانت قديماً تظهر في شكل نخوم أو مناطق انتقالية، تفصل بين قبيلتين أو امبراطوريتين أو مملكتين.

وتشمل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى الأرض التي تقوم عليها المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الإقليمية،

وللدولة في موقعها أيضا السلطة على الجزء من الغلاف الجوي والفضاء الممتد من أراضيها في الاتجاه العمودي، وهي معينة على الخرائط، وكثير منها معين على الأرض، وقد تكون مجال اتفاق أو اعتراف من الدول الأخرى، وقد تكون منازعات وصراع، كما قد تكون حدودا غير معترف بها⁸.

ماهية الحدود:

منذ البداية، تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن الحدود المتعارف عليها حاليا في القديم مألوفة ومعروفة كما هو عليه الحال في وقتنا الحاضر، حيث لم يكن يعرف الإنسان الذي انتشر على سطح الأرض حدودا فاصلة بين جماعاته وقبائله التي كانت منشغلة بحرفها البدائية كالصيد والرعي.

إن الحدود في اللغة تعني الفاصل أيا كان هذا الفاصل، سواء كان خطا أو منطقة متسعة من الأرض، أما المعنى الاصطلاحي خاصة في الجغرافية السياسية فهي الخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة، ورفقتها المساحية كدولة مستقلة ذات سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى، ويدخل ضمن إطار هذه الحدود المسطحات المائية التي تشرف عليها أراضي الدولة والتي تعرف بالمياه الإقليمية، كما يدخل فيها طبقات الجو العليا التي تغطي أرضها ومياهها الإقليمية فيما يعرف بالمجال الجوي⁹. كما تم تعريفها تقليديا بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة¹⁰.

من جهة أخرى، تعد الحدود السياسية من أكثر الموضوعات شيوعا في الجغرافية السياسية على الرغم من أن الاهتمام بها قد أخذ ينحصر منذ الستينات من القرن 20، ولولا هذه الحدود الواضحة لتحول النظام الحالي للدول إلى حالة من الفوضى، حيث يستحيل بدونها معرفة مكان انتهاء سيادة دولة ما وابتداء سيادة الأخرى¹¹.

وبالتالي، يمكننا استنتاج أن الحدود تعد ظاهرة نتجت من قيام القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية وتعقيدها الطبيعية والبشرية، فهي مرتبطة بعلاقات الدول بعضها مع البعض، فالحدود كظاهرة جغرافية طبيعية وبشرية لا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط، ولا على أنها حقيقة سياسية أو اجتماعية معتمدة على الإدارة الحرة للإنسان فحسب، لأن خطوط الحدود من تفكير الإنسان نتيجة عوامل متعددة أنشأتها وتداخل فيها عوامل طبيعية وبشرية فالحدود هي ظاهرة سياسية واجتماعية تعتمد على اختيار الإنسان ورغبته. وعليه، فإن أهم وظيفة

للحدود السياسية هي مسألة تعيين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية، أي تحديد المد الجغرافي، الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ بعده سيادة دولة أخرى.

كما أن لها وظائف متعددة منها أن تشكل حواجز تفصل التجمعات السياسية تحميها وتدافع عنها وكانت قديماً هي الوظيفة الأساسية للحدود، بحيث لازالت تمثل نسيج امني يدافع عن الدولة ويحميها

12

المحور الثاني: الجوانب النظرية المرتبطة بالأمن القومي

يرجع تاريخ استخدام مصطلح الأمن الوطني (القومي) national security إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي عام 1947، ومنذ ذلك الحين، إنتشر هذا المفهوم وشاع استخدامه في مختلف العلوم (السياسية، العسكرية، الأمنية...) ¹³. إلا أن الملاحظ في هذا الشأن ، ليس هناك إجماع حول إيجاد تعريف أو مفهوم موحد حول الأمن الوطني، وهذا يرجع إلى أسباب عدة أهمها منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

وعلى العموم، يمكننا سرد بعض التعاريف التي تناولت الأمن الوطني وعالجته من مختلف الجوانب

14:

فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومي "بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". أما روبرت ماكنامرا وزير الدفاع الأمريكي السابق خلال فترة الحرب الباردة، فقد ربط بين التنمية الشاملة والأمن القومي على أساس أنها شيء واحد، مؤكداً في ذلك أن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وهو يعني أن الأمن ينشأ من التنمية ¹⁵. حيث انتقد في كتابه " جوهر الأمن" المفهوم العسكري للأمن، حيث يرى أن الأمن ليس المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها، وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، فالمشكلة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير النظام والأمن والقانون، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر.

ففي السابق، كانت الأدبيات الكلاسيكية تعالج مفهوم الأمن القومي من زاوية التطرق إلى الجوانب العسكرية، إلا أن هذه التعاريف قد وجهت لها العديد من الانتقادات نظراً لتركيزها على

المنظور العسكري للأمن، وإهمال باقي الجوانب الأخرى للموضوع، فأصبح اليوم الحديث عن الأمن القومي بمفهومه الشامل يعبر عن قدرة الدولة في حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها. وهو ما يعني أيضا قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة السلطة.

وعليه، يتضح لنا جليا أن الأمن القومي يعني تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية التي تسعى لحماية أرضها وثرواتها ونظامها السياسي والاقتصادي، وحماية معتقداتها، وتدعيم حضارتها بما يحقق لها الاستقرار والرفاه لشعبها، بصورة تضمن استمرار بقاء كيان الدولة وتوفير عناصر القوة، بما يساعدها في ذلك إرادة الشعب الواعي بمتطلبات الأمن وحمايته.

فالأمن القومي هو إذن عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعبا وحكومة وإقليميا على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الداخلية والخارجية، ومن خلال كافة الوسائل والأساليب، من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة، في إطار مفهوم أمن وطني شامل يضع في الاعتبار ما يدور في الدولة من متغيرات إقليمية ودولية وداخلية. وبالتالي، فهو يقتضي كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لردع التحديات الخارجية ومظاهر الاختراق (السياسي، الاقتصادي والعسكري)، واحتواء التهديدات الداخلية القائمة والمحتملة بما يعزز التحرر من الخوف والطمأنينة واليقين وتحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية)، ويؤمن الوحدة الكيانية للدولة، والقيم الجوهرية لصانع القرار وأبناء الشعب

16

فمن خلال استعراضنا لمختلف التعاريف والمفاهيم التي تناولت الأمن الوطني، يمكننا تحديد أهم الخصائص التي تميزه، والتي تمثل مختلف أبعاده، ومن بين هذه السمات نجد:

- الأمن هو مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع.
- إنه مفهوم متعدد الأبعاد، يراعي كافة نواحي الضعف والقوة في الكيان القومي للدولة، من حيث مدى التماسك الاجتماعي والقدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية.
- الأمن القومي هو غير مطلق، حيث نجد أن سعي بعض الدول لتحقيقه عن طريق امتلاك القوة هو في نفس الوقت ينقص أمن دولة أو دول أخرى، وهذه الدول هي التي تخشى أن توجه الدولة ذات القدرات العسكرية الكبيرة تهديداتها إليها وهو ما يؤدي بها إلى السباق نحو التسليح وامتلاك قدرات عسكرية وإستراتيجية مضادة، مشكلة بذلك ما يعرف بالدوامة

الأمنية أو المعضلة الأمنية التي تحدث عنها جون هرز في بداية الخمسينات من القرن الماضي¹⁷.

المحور الثالث: عامل الحدود كتهديد للأمن الوطني في الدول العربية

كما رأينا سابقا، فإن الإقليم يشكل الركيزة الأساسية في تشكيل كيان الدولة، من خلال ما يتم التعبير عنها وتجسيدها بواسطة الحدود السياسية التي تمثل نقاط الفصل بين إقليم دولة معينة عن باقي الأقاليم الدولية.

وعليه، فإن من التحديات الراهنة التي تواجه قضية الأمن الوطني المعاصر هو ما تعلق منها بالنزاعات الحدودية بين الدول، حول تحديد مجالها الجغرافي السياسي، الذي يشكل محور سيادتها الداخلية والخارجية، حيث باتت تشكل مشكلات الحدود خاصة العربية إحدى التهديدات الخطيرة التي تواجه الأمن القومي العربي، فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت الدول العربية مقسمة إلى وحدات سياسية بحدود مصطنعة رسمتها خطوط الدول الاستعمارية، وأدى ذلك إلى تمسك كل دولة بحدودها، وأصبح العالم العربي مفتت إلى كيانات سياسية مصطنعة¹⁸.

وبالتالي، نجد أن الكثير من النزاعات والحروب الدولية والإقليمية الحالية، عادة ما تندلع عن طريق عدم الاتفاق حول الحدود الإقليمية، وهذا ما ينتج عنه قيام معظم الحروب في دول العالم الثالث خلال النصف الأخير من القرن 20. وذلك نتيجة للسياسات الاستعمارية التي تركت حدود مستعمراتها بدون تحديد واضح للمعالم، أو حرصت على وضع فئات وجماعات اجتماعية بدلا من الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى الصراع والتنافس بين الدول حول الأقاليم المتنازع بينها بسبب غناها بالموارد الطبيعية والإستراتيجية ذات القيمة العالية من الناحية الجيوإستراتيجية (نפט، غاز، يورانيوم...) ¹⁹.

حيث انتشرت في النصف الثاني من القرن 20 ظاهرة النزاعات الحدودية بين عدد لا يستعان به من دول العالم، الأمر الذي دعا الكثير من الباحثين والمعنيين بدراسة العلاقات الدولية إلى دراسة وتحليل تلك الظاهرة من منظورات مختلفة: سياسية، اقتصادية، تاريخية وإستراتيجية. فالظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة قديمة قدم التاريخ، فلم نشهد يوما صراعا أو حربا أو نزاعا معيناً دون أن يكون وراءه خلاف حدودي حول إقليم أو رقعة جغرافية معينة.

وما يهمنا في هذا السياق، هو التأكيد على مدى أهمية المجال الجغرافي كقوة من قوى الدولة والأهمية الإستراتيجية لبعض المناطق ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي²⁰، بحيث شهدت المنطقة العربية منذ القدم حروباً ونزاعات حول التوسع ومد النفوذ، خاصة بين الإمبراطوريات السابقة المتنافسة عليها: الفرس والروم، أين أقرن تاريخ المنطقة بالأطماع السياسية والتوسعية حول الهلال الخصيب، خاصة بعد نجاح قوات الإمبراطوريتين في تسخير هذه القبائل لخدمة أهداف وسياسات ومصالح كل منهما في سبيل السيطرة على المناطق ذات الأهمية الاقتصادية وذات الموارد الزراعية.

وعليه، فقد تقرب الفرس من القبائل العربية القاطنة غرب نهر الفرات، واشتهرت من تلك القبائل قبيلة "تنوخ"، وقام الروم بسياسة مماثلة نحو القبائل العربية في جنوب الشام، وأشهرها قبيلة "الغساسنة"²¹، فمن خلال هذا السرد التاريخي للوقائع، يتضح لنا جلياً مدى تأثير عامل التاريخ في توجيه سياسات الدول نحو أطماع توسعية لدى الدول الغير، خاصة تلك الأقاليم ذات الطبيعة الإستراتيجية الهامة، وبالتالي، فإن مشكل الحدود في علاقته بالأمن الوطني هي مسألة تاريخية قديمة تعود بجذورها الأولى إلى بدايات تشكل الوحدات السياسية والإمبراطورية منذ القدم.

دور العامل الاستعماري في تأجيج الخلافات الحدودية بين الدول العربية

في هذا الخصوص، يمكننا القول بأن قضية الحدود العربية هي إحدى الأزمت السياسية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، أين اشتد التنافس والتكالب الاستعماري بين القوى الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا...) لبسط نفوذهم على المنطقة العربية نتيجة الضعف الشديد التي عرفته الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها.

فبعد أن استطاعت هذه القوى الأوروبية تحرير كافة الأراضي الأوربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية، اتجهت في مرحلة متقدمة إلى السيطرة على الأراضي العربية التي كانت خاضعة للعثمانيين، ومن هذا المنطلق، اقتسمت تلك القوى الاستعمارية تركة الرجل المريض بينها، حيث اتجهت فرنسا إلى شمال إفريقيا والشام، وبريطانيا إلى الشرق الأوسط، وإيطاليا احتلت ليبيا.

وهكذا أصبحت الدول العربية مقسمة إلى وحدات سياسية بحدود حددتها الدول الاستعمارية، وأدى هذا الوضع إلى تمسك كل دولة بحدودها وأصبح العالم العربي مفتت إلى كيانات سياسية مصطنعة²²، ومع ذلك فلقد ظهر اتجاه للتعاون السياسي بين الدول العربية في ثلاثينيات القرن 20، وتمثل هذا الاتجاه في عقد بعض الدول العربية معاهدات لتسوية الخلافات الحدودية التي أطلق عليها معاهدات الأخوة والصداقة كمعاهدة تسوية الخلافات الحدودية بين السعودية والعراق والأردن

واليمن، ومعاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والسعودية واليمن، ومعاهدة الطائف لسنة 1943 بين السعودية واليمن²³.

وعلى العموم، فقد وجهت انتقادات لتلك المعاهدات التي لم تساهم في وضع حد للخلافات التي كانت قائمة على الحدود، لأنها كانت بمساهمة استعمارية، حيث انجر عن هذا الوضع العديد من الخلافات حول تسوية المسائل العالقة بشأن الحدود، بين الدول العربية، بحيث يمكن القول بأن كل دولة عربية تقريبا تعتبر طرفا في نزاع أو أكثر مع دولة عربية، ولقد ارتبط نمط الصراعات المسلحة الحدودية عادة بالخلافات السياسية أو بمطالب إقليمية شاملة، وهو ما ترتب عنه في الأخير قيام نزاعات وحروب بينية حول الحدود والأقاليم المتاخمة الفاصلة بين دولة و أخرى، وهذه النزاعات المتحركة لا تزال مصدرا من مصادر الصراعات لأنها لها خلفية إستعمارية²⁴.

وبالتالي، فيما يتعلق بنزاعات الحدود فهي أنه يمكن أن تكون أساسا للتعاون أو سببا للنزاع، والمشكلة أنها في المنطقة العربية تعد مصدرا للنزاع في الغالب، فلا توجد دولة عربية واحدة لم تكن هناك مشكلة حدودية أو أثر تتسبب في توتر الأجواء بينها وبين الدول المجاورة الأخرى؛ حيث يمكن حصر ما لا يقل عن 32 مشكلة حدودية بين الدول العربية²⁵.

ويمكننا في هذا السياق، ذكر بعض النماذج التالية حول النزاعات الحدودية بين الدول العربية التي تسببت في توتر العلاقات وقطعها في كثير من الأحيان بسبب تلك الخلافات الحدودية: النزاع المصري السوداني 1957: عرف هذا النزاع تعبئة شاملة للقوات العسكرية للبلدين، لكن دون حدوث قتال مسلح، ويرجع هذا النزاع إلى توتر سياسي عام بين البلدين حول المنطقة المتنازع عليها "علبه" لكن دون حدوث احتكاكات مسلحة.

- حرب الحدود بين المغرب والجزائر 1963: هو عبارة عن حرب محدودة، لأن استخدام القوات المسلحة كان محدودا، حيث بدأت الحرب في سبتمبر 1963 باشتباكات محدودة حول الأقاليم المتنازع عنها في تندوف، ثم تصاعدت بشكل سريع و اتسع القتال بعد ذلك إلى أن تدخلت الأطراف العربية والدولية لوقف إطلاق النار.

- النزاع الليبي الجزائري 1967.

- النزاع العراقي الكويتي 1967-1991.

- النزاع السعودي القطري 1992.

- النزاع المصري السوداني 1992.

كذلك، لم تعد مصادر التهديد الآتية من دول الجوار الجغرافي المباشر قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مجاورة وإنما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل التطورات الداخلية في دول الجوار وما يمكن ان ينتج عنها من آثار تتحول في بعض الأحيان إلى مصادر تهديد لأمن الدول الأخرى²⁶.

إن هذه النزاعات التي عرفتها بعض الدول العربية فيما بينها ترجع أساسا إلى تجاهل هذه الدول لمبدأ حرمة حدود البلدان الموروثة غداة الاستقلال، يضاف إليها التركة الثقيلة التي خلفها الاستعماري الخارجي، ألا وهي أزمة الحدود التي تولدت عنها الكثير من الحروب والمآسي، التي ما تزال لم تعرف تسوية نهائية لها، خاصة وأن هذه الحدود الاصطناعية لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اللغوية لهذه الدول، فهي لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وانهار، وقد تم وضعها دون مراعاة الجوانب البشرية والاقتصادية، وأن معظم الحدود موجودة على الورق، ولم تخط على الطبيعة، بينما تعتبر الخطية هي أحد أسس ومقومات الحدود السياسية، بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة²⁷.

الخاتمة

لقد حاولنا تسليط الضوء في هذه الدراسة، على إحدى أهم القضايا المؤثرة في استقرار وسلامة الأمن الوطني والإقليمي للمنطقة العربية، هذه الأخيرة التي عانت وما تزال تعاني من مخلفات الماضي الاستعماري من جهة، ومن النزعة التوسعية لبعض الأطراف من جهة أخرى، والمتمثلة أساسا في ظاهرة النزاعات الحدودية التي ما زالت تشهدها بعض دول المنطقة، مشكلة بذلك أحد أهم مصادر تهديد الأمن الوطني والإقليمي العربي على حد سواء.

هذا الوضع المتأزم الناشئ عن تضارب المواقف والقضايا الخلافية حول مسألة الحدود، هو ما أدّى في كثير من الحالات، إلى دخول هذه الأطراف المتنازعة حول المناطق الحدودية في مشاكل بينية، وفي بعض الأحيان الدخول في حروب وصراعات مباشرة لتسوية هذه القضايا الحدودية العالقة بينها، وهو ما يؤشر على هشاشة وضعف الجهود العربية المبذولة في سبيل تسوية القضايا الخلافية حول الحدود البينية، والتي ما فتأت تشكل نزاعات متحركة وألغام موقوتة مغروسة في بيئة الدول

العربية. خاصة الحدود السياسية غير المعترف بها من قبل الدول، والتي عادة ما تمثل عامل توتر ومصدر تهديد للأمن الوطني، خاصة بالنسبة للأطراف التي لا تعترف بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

الهوامش:

- 1- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص. 295.
- 2- حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2009، ص. 41.
- 3- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، دراسة في الأصول والنظريات، مصر: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص. 15.
- 4- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 299.
- 5- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 17.
- 6- نعيم ظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، الأردن: دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص. 17، 18.
- 7- حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 53.
- 8- حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 54.
- 9- حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 85.
- 10- محمد عبد السلام، "أمن الحدود في المنطقة العربية" في: www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf
- 11- حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 87.
- 12- حسين عبد الرحمان سليمان، "تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في: www.nauss.edu.sa/Ar/.../acss_26012009_03.pdf
- 13- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 39.
- 14- المكان نفسه.
- 15- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة النزاعات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص. 322.
- 16- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص. 324.
- 17- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص. 20.
- 18- هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص. 42.
- 19- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص. 299.
- 20- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 474.
- 21- المكان نفسه.
- 22- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص. 299.
- 23- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 474.
- 24- المكان نفسه.
- 25- محمد عز العرب، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، في:

www.policemc.gov.bh/.../pdf/feb38524-00fd-40bc-8...

26- محمد سعد أبو عامود، "المفهوم العام للأمن"، في: www.policemc.gov.bh/.../pdf/8750fe39-a0b2-429e-a

27- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005.ص.15.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- الإقداحي هشام محمود ، تحديات الأمن القومي المعاصر، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 2- المخادمي عبد القادر رزيق ، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 3- الخزرجي ثامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة النزاعات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 4- بن عنتر عبد النور ، البعث المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 5- جاد الرب حسام الدين ، الجغرافية السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2009.
- 6- عبد الرحمن عبد الله محمد ، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار النهضة العربية الطباعة والنشر، ط1، 2001.
- 7- مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية، دراسة في الأصول والنظريات، مصر: المكتبة الأكاديمية، 1991.
- 8- ظاهر نعيم ، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، الأردن: دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

ب: المواقع الإلكترونية:

- 1- العرب محمد عز ، " أمن الحدود في المنطقة العربية"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، في: www.policemc.gov.bh/.../pdf/feb38524-00fd-40bc-8..
- 2- محمد عبد السلام، " أمن الحدود في المنطقة العربية" في: www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf
- 3- حسين عبد الرحمان سليمان، "تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في: www.nauss.edu.sa/Ar/.../acss_26012009_03.pdf

4- أبو عمود محمد سعد ، "المفهوم العام للأمن"، في: www.policemc.gov.bh/.../pdf/8750fe39-a0b2-429e-a